الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UNITED NATIONS
Economic and Social Commission
for Western Asia

NATIONS UNIES
Commission Economique et Sociale
pour l'AsieOccidentale

FAX: (961-1) 981510 - TEL: (961-1) 981301, 981311, 981401
P. O. BOX 11-8575 – BEIRUT, LEBANON

مقترح النظام الداخلي

"مجلس مديري الحكومة الالكترونية العرب"

المادة 1: الاسم

يؤسس مجلس باسم :"مجلس مديري الحكومة الالكترونية العرب"، يجمع مديري برامج الحكومة الالكترونية العرب، أو من في حكمهم في الدول العربية.

المادة 2: المهمة والأهداف

المجلس هو شبكة عربية إقليمية مغلقة للدول العربية تمثل منصة ومنتدى لتمكين الحوار حول سياسات وأعمال الحكومة الالكترونية، وتنشيط وتبادل الخبرات والتشارك في الممارسات المثلى، وتطويع أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير خدمات الكترونية موثوقة وفق معايير عالمية تحقق طموحات المواطن وتطلعاته في الدول العربية.

يسعى المجلس إلى تحقيق عدد من الأهداف، أهمها:

أ. التشاور حول تحديات الحكومة الالكترونية في الدول العربية واقتراح حلول لها؛

ب. تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال الخدمات الحكومية الالكترونية، وتجنب تكرار الجهود، والتشارك في الممارسات المثلى؛

ت. تحديد أولويات أنشطة الحكومة الالكترونية في المنطقة العربية؛

ث. تعزيز التكامل الاقليمي باعتماد برامج تعاون مشتركة بين الدول العربية؛

ج. تنسيق المواقف والبرامج إقليمياً بين الدول العربية من جهة، وعالمياً من جهة أخرى بنقل التجارب العالمية والممارسات الدولية المثلى إلى المنطقة؛

ح. دراسة إمكانية تطوير البرامج بين الدول العربية؛

خ. تشكيل موقف منسق ومشترك للدول العربية في المحافل الاقليمية والدولية؛

د. تنسيق القضايا المتعلقة بالبنى الأساسية المشتركة للحكومة الالكترونية؛

ذ. تنسيق بناء وتشغيل الخدمات الالكترونية المشتركة بين الدول العربية.

المادة 3: هيكلية المجلس والعضوية

يتألف المجلس المقترح من هيئة عامة، وأمانة فنية في المرحلة الأولى، ولجنة استشارية، وشبكة خبراء في مرحلة لاحقة. ويبيّن الشكل 1 مخططاً عاماً لهذه الهيكلية.

ألف – الهيئة العامة: تضم الهيئة العامة كافة مديري برامج الحكومة الالكترونية العرب (أومن في حكمهم) من الدول العربية.

تجتمع الهيئة العامة دورياً (مرة سنوياً على الأقل) لمناقشة المواضيع التي تُدرج على جدول الأعمال من قبل الأمانة الفنية. وتُناط بالهيئة مسؤولية إقرار انضمام جهات وشخصيات إلى اللجنة الاستشارية مقترحة من الأمانة الفنية، بالإضافة إلى مناقشة تمويل آليات المبادرات والمشاريع والأنشطة. ويحق للهيئة العامة تعديل النظام الداخلي في أي اجتماع نظامي، كما يحق لها تشكيل لجان متخصصة لدعم نشاط معين من أنشطة المجلس.

ويُعدّ اجتماع الهيئة العامة نظامياً بحضور ثمانية أعضاء، أو من ينوب عنهم رسمياً.

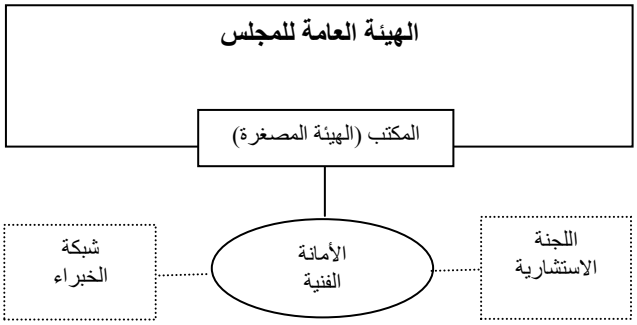

الشكل 1. الهيكلية العامة لمجلس مديري برامج الحكومة الالكترونية العرب

باء– المكتب (الهيئة المصغّرة): لتسيير أعمال المجلس، تنتخب الهيئة العامة مكتباً للمجلس مؤلفاً من رئيس، ونائب للرئيس ومقرّر، وذلك من ضمن أعضاء الهيئة العامة. ينضم إلى المكتب ممثل عن الأمانة الفنية لتحقيق الربط بين عمل المكتب والأمانة. يستمر المكتب في عمله مدة عامين، ويجري الانتخاب بإتباع آلية ترشح معينة تتفق عليها الهيئة العامة في أول اجتماع رسمي لها.

يضطلع رئيس المكتب/الهيئة المصغّرة بمهمة رئاسة جلسات المجلس، وإقرار جدول أعمال اجتماعاته، ويتولى إدارة شؤون المجلس والإشراف على عمله، وتنفيذ خططه والإشراف على المنصة الالكترونية للمجلس. وفي حال سفر أو غياب الرئيس، يحق لنائبه تولي كافة مهمات الرئيس، ويجوز للرئيس تكليف نائبه بمتابعة بعض المهمات بالإنابة عنه.

يقوم المقرّر بالإشراف على تدوين محاضر الاجتماعات، وتوثيق كافة أنشطة المجلس، وتهيئة شروط انعقاد الهيئة العامة، والاشراف على انتخاب المكتب الجديد، عند انتهاء ولاية المكتب الحالي.

جيم– اللجنة الاستشارية: تُنشأ في مرحلة لاحقة لجنة استشارية تضم عدداً من الجهات أو الشخصيات المهنية العالية الكفاءة في مجال الحكومة الالكترونية. ويمكن للأمانة الفنية ضم الجهات والشخصيات ذات العلاقة والاستعانة بهذه اللجنة لتقديم الخبرة والمشورة اللازمة إلى المجلس عند الطلب، واقتراح فرص التمويل المحتملة لتنفيذ مبادرات ومشاريع المجلس.

دال – شبكة الخبراء: تقوم الأمانة الفنية للمجلس بالتنسيق مع الدول الأعضاء بتطوير قاعدة بيانات الخبراء والممارسين في مجال الحكومة الالكترونية في الدول العربية، للإفادة من خبراتهم. ومناقشة القضايا التقنية المعاصرة في الحكومة الالكترونية، وتقديم الخبرة الأكاديمية والمهنية لحلّها. ويمكن للأمانة الفنية الاستعانة بهؤلاء الخبراء والاستشاريين في تنفيذ فعاليات المجلس المختلفة.

هاء – الأمانة الفنية: تهدف إلى التواصل والتنسيق مع الدول العربية والجهات الإقليمية والدولية والخبراء والاستشاريين لتنفيذ التوجّهات والمبادرات والمشاريع وغيرها من الأنشطة التي يُتفق عليها في المجلس. وتعمل على اقتراح الجهات والشخصيات في اللجنة الاستشارية بالتشاور مع الهيئة المصغّرة، وتتولّى التنسيق مع الشبكات الإقليمية التي تشابه أهدافها هذا المجلس. وتقوم الأمانة الفنية بالإشراف على المنصة الالكترونية (من حيث الإدارة، والأمن، والصيانة) بحيث تتضمن هذه الشبكة الخبراء العاملين في مجال الحكومة الالكترونية والخدمات الالكترونية في الدول العربية. كما تضطلع الأمانة الفنية باقتراح جدول الأعمال لاجتماعات المجلس بالتنسيق مع الهيئة المصغّرة.

وقد جرى الاتفاق في الاجتماع التشاوري الأول على اضطلاع إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية بالاسكوا بمهمات الأمانة الفنية، في العامين الأولين من عمر المجلس.

المادة 4: أنشطة المجلس

يجتمع المجلس اجتماعات دورية (مرة واحدة على الأقل كل عام). يتولّى المجلس القيام بعدد من الأنشطة، منها:

أ. اقتراح مشاريع ومبادرات لتشجيع خدمات الحكومة الالكترونية في الدول العربية، ومناقشتها على المستوى الاقليمي؛

ب. اقتراح ندوات وورشات عمل وحلقات بحث متخصّصة في مواضيع معينة في الحكومة الالكترونية؛

ت. قياس مؤشرات برامج الحكومة الالكترونية في الدول العربية، ومتابعة التقدّم في برامج الحكومة الالكترونية بالإشراف على تطوير أدوات قياس ملائمة للدول العربية؛

ث. تطوير العلاقات مع الجهات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشابه؛

ج. تعزيز التنسيق للتعامل مع مبادرات وحلول القطاع الخاص؛

ح. تطوير موقف مشترك للدول العربية في المحافل الدولية المتعلقة بقضايا الحكومة الالكترونية.

عند تنفيذ أي مبادرة أو مشروع أو نشاط يُتفق عليه في المجلس، تتولّى الأمانة الفنية التنسيق مع الدول العربية لتحديد طبيعة المشاركة والدعم المطلوبين. ويمكن مشاركة القطاع الخاص، والمجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية في بعض الأنشطة، بحسب طبيعة النشاط وتوجّهه.

المادة 5: المساهمة المالية

تسهم الاسكوا بتكاليف الأمانة الفنية، في حين تسهم الدول الأعضاء باستضافة النشاطات والفعاليات والمنصات الالكترونية والاجتماعات التي يُتفق عليها في الهيئة العامة للمجلس، بحسب آلية يجري الاتفاق عليها عند انعقاد المجلس.

المادة 6: حلّ المجلس

يمكن حلّ المجلس في اجتماع الهيئة العامة، وتتولى الأمانة الفنية متابعة الأنشطة الجارية.